

النشرة الشهرية

أكتوبر ٢٠١٧



شهد شهر أكتوبر ٢٠١٧ العديد من التطورات فيما يتعلق بمحاور عمل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، حيث شهد مجال الاستثمار اتخاذ عدة إجراءات من شأنها تعزيز مناخ الاستثمار والأعمال في مصر، كما شهد قطاع الخدمات المالية غير المصرفية عدة تطورات هامة سواء فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بها أو فيما يتعلق بإجراءات تطوير العمل في هذا القطاع، أما فيما يتعلق بمحور التنمية والتعاون الدولي فقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات في مجالات التنمية والتعاون الدولي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستثمار



١- الاستثمارات المحلية الخاصة

١٩١,١٪ زيادة في الاستثمارات الجديدة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٦، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات الجديدة (رؤوس الأموال المدفوعة للشركات الجديدة والشركات التي شهدت توسعات) بنسبة ١٩١,١٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ لتبلغ نحو ٦,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢,٢ مليار جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦. كما ارتفعت بنسبة ١٨٥,٩٪ عن شهر سبتمبر ٢٠١٧ والذي بلغت به الاستثمارات الجديدة نحو ٢,٤ مليار جنيه (شكل ١)

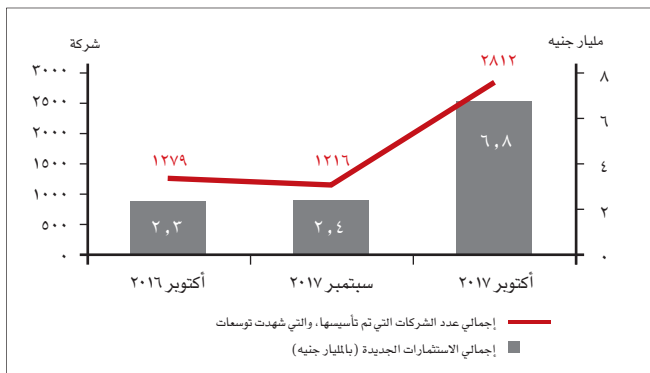
١١٩,٩٪ زيادة في إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٦، فقد شهد إجمالي عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها والشركات التي شهدت توسعات ارتفاعاً بنسبة ١١٩,٩٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ لتبلغ نحو ٢٨١٢ شركة (٢٤٥٦ شركة تأسيس + ٣٥٦ شركة توسعات) مقارنة بنحو ١٢٧٩ شركة (١٠٦٧ شركة تأسيس + ٢١٢ شركة توسعات) خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ (شكل ٢)

٧٣,٤٪ زيادة في رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي تم تأسيسها خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٦، حيث ارتفعت رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي تم تأسيسها خلال أكتوبر ٢٠١٧ بنسبة ٧٣,٤٪ لتبلغ نحو ٥٢٤ مليون جنيه مقارنة بنحو ٣٠٨ مليون جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ (جدول ٢)

٢٠٨,٨٪ زيادة في رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي شهدت توسعات خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٦، حيث ارتفعت رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي شهدت توسعات خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ بنسبة ٢٠٨,٨٪ لتبلغ نحو ٦,٢ مليار جنيه شركة مقارنة بنحو ٢,٠٤ مليار جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ (جدول ٢)

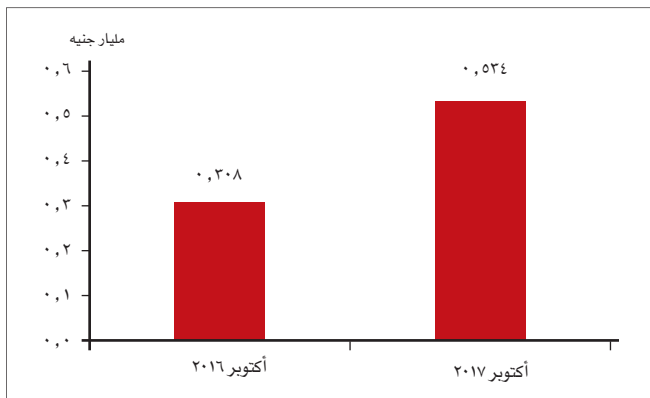
١٢٥,٥٪ زيادة في رؤوس الأموال المُصدرة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٦، حيث ارتفعت رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها والشركات التي شهدت توسعات خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ بنسبة ٤٧,١٪ لتبلغ نحو ١١,٥ مليار جنيه شركة (٢,٥ مليار جنيه تأسيس + ٩ مليار جنيه توسعات) مقارنة بنحو ٥,١ مليار جنيه (١,٧ مليار جنيه تأسيس + ٣,٤ مليار جنيه توسعات) خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ (جدول ٢)

شكل (١) : إجمالي الاستثمارات الجديدة



المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

شكل (٢) : رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي تم تأسيسها



المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

التوزيع الجغرافي للشركات التي تم تأسيسها

جدول (١): التوزيع الجغرافي للشركات التي تم تأسيسها

المحافظة	عدد الشركات	النسبة (%)
القاهرة	١١٧٩	٤٨,٠%
الجيزة	٣٠١	١٢,٣%
الشرقية	٢٩٣	١١,٩%
الإسكندرية	١٤٢	٥,٨%
الإسماعيلية	١١٦	٤,٧%

وما تبقى من إجمالي الشركات الجديدة وعددها (٤٢٥ شركة) توزع على باقي محافظات الجمهورية.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

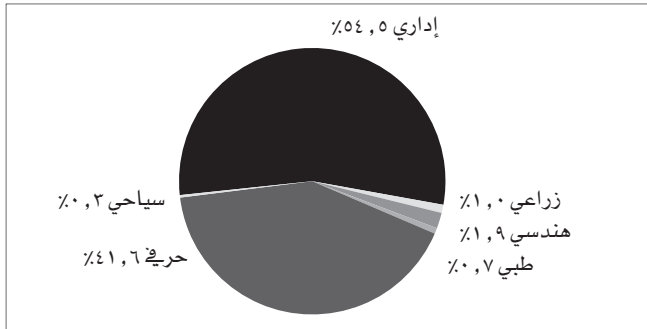
التوزيع القطاعي للشركات التي تم تأسيسها



فرص العمل للشركات الجديدة التي تم تأسيسها

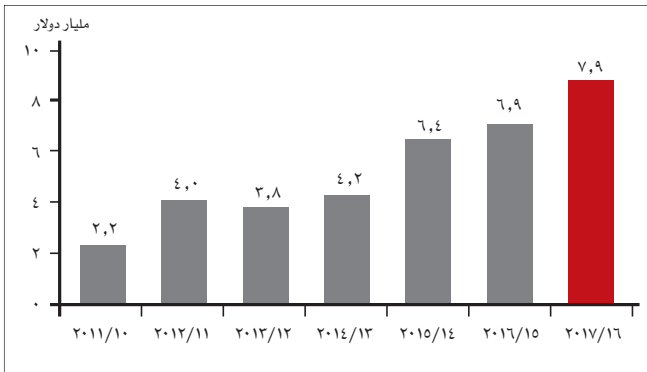
من المتوقع أن توفر الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ نحو ١٠,٩ ألف فرصة عمل مقارنة بنحو ٤,٤ ألف فرصة عمل خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، ومقارنة بنحو ٥,١ ألف فرصة عمل خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ (شكل ٢)

شكل (٢): تقديرات فرص العمل وفقاً للتخصص



المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

شكل (٣): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: البنك المركزي المصري

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة ٢٩% ليبلغ نحو ١,٣٥ مليار دولار مقارنة بنحو ١,٠٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، وبذلك ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة ١٤,٥% ليبلغ هذا الصافي نحو ٧,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٦,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ (شكل ٣)

جدول (٢): الشركات التي تم تأسيسها والتوسعات في الشركات القائمة

معدل التغير أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة أكتوبر ٢٠١٦	سبتمبر ٢٠١٧	أكتوبر ٢٠١٦	أكتوبر ٢٠١٧ *	البيان
٪١٣٠,٢	٩٣٥	١٠٦٧	٢٤٥٦	عدد الشركات التي تم تأسيسها
٪٤٧,١	٢,٤	١,٧	٢,٥	رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها (بالمليار جنيه)
٪٧٣,٤	٠,٧٩٠	٠,٣٠٨	٠,٥٣٤	رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي تم تأسيسها (بالمليار جنيه)
٪٦٧,٩	٢٨١	٢١٢	٣٥٦	عدد الشركات التي شهدت توسعات
٪١٦٤,٧	٤	٣,٤	٩	الزيادات في رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي شهدت توسعات (بالمليار جنيه)
٪٢٠٨,٨	١,٦	٢,٠٤	٦,٣	الزيادات في رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي شهدت توسعات (بالمليار جنيه)
٪١١٩,٩	١٢١٦	١٢٧٩	٢٨١٢	إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات
٪١٢٥,٥	٦,٤	٥,١	١١,٥	رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات
٪١٩١,١	٢,٤	٢,٣	٦,٨	إجمالي الاستثمارات الجديدة (بالمليار جنيه)

* أرقام مبدئية

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (أكتوبر ٢٠١٧)

ج- تبسيط الإجراءات والتيسير علي المستثمرين

- إصدار لائحة قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ويأتي إصدار اللائحة في إطار سلسلة من الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي لتهيئة مناخ مشجع وجاذب للاستثمار، فقانون الاستثمار ولائحته هو أحد الركائز الأساسية في إصلاح البيئة التشريعية لمناخ الاستثمار والتي تعمل الوزارة عليها مثل تعديلات قانوني الشركات وسوق رأس المال، بالإضافة إلى قانون التأجير التمويلي والتخصيم والذي وافق عليه مجلس الوزراء من قبل وتم إرساله إلى مجلس النواب. وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار عدد من الحوافز الخاصة والإضافية والضمانات التي تساهم في جذب المستثمرين وتُفعل قانون الاستثمار، وتتكون اللائحة من ١٣٢ مادة مقسمة على ٥ أبواب هم الأحكام العامة، والتيسيرات والحوافز المتعلقة بالمستثمر، ومركز خدمة المستثمرين، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية والحرّة، وتنظيم بيئة الاستثمار.
- مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار يوافق على إقامة ٣ مناطق استثمارية بالقاهرة، والقليوبية، والسادس من أكتوبر، حيث وافق المجلس على إقامة منطقة استثمارية لمحافظة القليوبية متخصصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مساحة ٣٦ فدان بمنطقة عرب العليقات بالخانكة تتضمن أنشطة غذائية والأنشطة المكملة لها مع التأكيد على أهمية البعد البيئي للمنطقة الاستثمارية مع الإسراع في إقامتها وفق الجدول الزمني المحدد لذلك.



٤- الترويج وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية

• افتتاح مركز "أوبر" للخدمة المتميزة في القاهرة الأول في منطقة الشرق الأوسط بتكلفة استثمارية تُقدر بنحو ٢٠ مليون دولار، تحرص وزارة الاستثمار والتعاون الدولي على أن تكون هناك بيئة أعمال وإصلاحات تشريعية تضمن ضخ القطاع الخاص استثمارات جديدة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتقديم خدمة أفضل للمواطنين، ويُعد مشروع قانون تنظيم خدمات شركات نقل الركاب في السيارات الخاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات سيوفر إطار تشريعي مُيسر لشركة أوبر والشركات الأخرى العاملة في هذا المجال. ومركز الخدمة المتميزة هو أول مركز أعمال من نوعه في المنطقة، ومن ثم أكبر مركز في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، إلى جانب كونه محوراً رئيسياً لدعم العملاء في المنطقة والمصدر الرئيسي لمعرفة آراء العملاء وقياس جودة الخدمة.

• انطلاق منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت عنوان "سد الفجوة بين الجنسين من أجل تعزيز التنافسية"، ويأتي بالتزامن مع تخصيص السيد رئيس الجمهورية ٢٠١٧ عاماً للمرأة مما يؤكد أن المرأة المصرية تحظى بأعلى دعم سياسي، حيث أصبحت أكثر انخراطاً في جميع مستويات صنع القرار، سواء في المجالين العام والخاص، فالحكومة الحالية تضم ٤ وزيرات، وشهد هذا العام تعيين أول محافظة في مصر وهي محافظة البحيرة، وتلزم المادة ١١ من الدستور الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين المرأة سياسياً، وأن الحكومة تعمل كضيق عمل واحد لتمكين المرأة اقتصادياً، وأن أي نجاح لن يتم دون عمل كافة المؤسسات مع بعضها ممثلة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن تحظى المرأة بفرص متساوية مع الرجل. وحرصت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي حرصت على أن يتضمن قانون الاستثمار مادة تنص على المساواة بين الجنسين في الفرص الاستثمارية مع إنشاء مكتب للمرأة وسيدات الأعمال في صالة تأسيس الشركات بمركز خدمة المستثمرين بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لتيسير كافة الإجراءات عليها، وتخصيص ٥٠٪ من المنح المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة الأكثر احتياجاً، كما تم إنشاء وحدة تكافؤ الفرص في الوزارة للتركيز على المساواة بين الرجل والمرأة في الوزارة، وإنشاء دار حضانه للأطفال في الوزارة لمساعدة السيدات العاملات في الوزارة على تحقيق التوازن بين التزاماتهن المهنية والحياتية.

• وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي تتسلم رسمياً رئاسة التجمع الأفريقي لعام ٢٠١٨ خلال اجتماعات البنك الدولي، وتدعو الدول الإفريقية للمشاركة في مؤتمر "أفريقيا ٢٠١٧" بشرم الشيخ، وتبذل مصر ستبذل كل الجهود لتعزيز المصالح

وأولويات التنمية الأفريقية خلال توليها رئاسة التجمع الأفريقي ٢٠١٨ وجعله أقرب أكثر من أي وقت إلى أولويات البنك الدولي، وسيتم التركيز على الشباب والاستثمار في البنية الأساسية والاستثمار في رأس المال البشري كأساسيات للتقدم ولضمان مستقبل أفضل لأفريقيا، كما سيتم التنسيق مع مجموعة البنك الدولي في هذه المجالات وغيرها من المجالات ذات الأولوية في القارة الأفريقية.

• وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي توقع مذكرة تفاهم مع بنك "إتش إس بي سي" مصر لدعم استراتيجيتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، حيث تحرص الوزارة على التعاون مع بنك "إتش إس بي سي" في جذب المستثمرين لما يملكه البنك من فروع منتشرة في كافة أنحاء العالم، وسيتولى البنك التعريف وربط المستثمرين الدوليين بالفرص المتزايدة للأعمال في مصر من خلال التعاون الوثيق مع الوزارة في توفير الوصول لهذه الفرص في السوق المصرية.

٥- فض المنازعات وحل مشاكل المستثمرين

بلغ عدد الموضوعات المعروضة على لجنة فض المنازعات منذ الجلسة العشرون بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦ حتى الجلسة السابعة والعشرون بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١ نحو ٢٦٩ موضوعاً بقيمة تقديرية للمنازعات المعروضة بلغت نحو ٦,٥ مليار جنيه (جدول ٣)

جدول (٣) : عدد الموضوعات المعروضة على لجنة فض المنازعات

رقم الجلسة	تاريخ الجلسة	عدد الموضوعات المعروضة	القيمة التقديرية (مليون جنيه)
الجلسة العشرون	٢٠١٧/٢/٢٦	٤٢	٤,٩
الجلسة الحادية والعشرون	٢٠١٧/٣/٢٦	٤٥	٨٦٧,٢
الجلسة الثانية والعشرون	٢٠١٧/٤/١٢	٣١	٧٢٢,٧
الجلسة الثالثة والعشرون	٢٠١٧/٥/٤	٣٠	٩٨٥,٥
الجلسة الرابعة والعشرون	٢٠١٧/٦/٤	٣٠	٧١١,٨
الجلسة الخامسة والعشرون	٢٠١٧/٧/١١	٢٥	٩٠٤,٤
الجلسة السادسة والعشرون	٢٠١٧/٨/٨	٣٣	١٣٠١,١
الجلسة السابعة والعشرون	٢٠١٧/١٠/١	٣٣	١٣٨,٩
الإجمالي		٢٦٩	٥٦٣٦,٥

المصدر : وزارة الاستثمار والتعاون الدولي (أكتوبر ٢٠١٧)



١- مؤشرات القطاع المالي غير المصرفي خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧

أ- البورصة المصرية

المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية

ارتفع مؤشر إيجي إكس ٣٠ خلال تعاملات شهر أكتوبر ٢٠١٧ ليغلق عند مستوى ١٤٣٤٢ نقطة مسجلاً ارتفاعاً بلغ ٣,٣٪، بينما على جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت إلى الارتفاع حيث سجل مؤشر إيجي إكس ٧٠ ارتفاعاً بنحو ١,١٪ مغلماً عند مستوى ٧٨٢ نقطة، أما مؤشر إيجي إكس ١٠٠ فسجل ارتفاعاً بنحو ٢,٦٪ مغلماً عند مستوى ١٧٦٨ نقطة (جدول ٤)

جدول (٤): تطور مؤشرات البورصة المصرية

المؤشر	مؤشرات البورصة المصرية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧	
	إغلاق نهاية أكتوبر ٢٠١٧	نسبة التغيير %
EGX30 (مقوم بالجنيه)	١٤٣٤٢	٣,٣
EGX70	٧٨٢	١,١
EGX100	١٧٦٨	٢,٦
مؤشر النيل	٥٤٢,١	٦,٦

المصدر: البورصة المصرية (أكتوبر ٢٠١٧)

إجماليات التداول

- بلغ إجمالي قيمة التداول خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧ نحو ٣١,٩ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٩٥٠٤ مليون ورقة مُنفذة على ٨٤٠ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٤,٢١ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ٧٨٥٤ مليون ورقة مُنفذة على ٥١٢ ألف عملية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧.
- أما بورصة النيل، فقد سجلت قيمة تداول قدرها ٥١,٨ مليون جنيه وكمية تداول بلغت ٥٠,٩ مليون ورقة مُنفذة على ٧٧٦١ عملية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، هذا وقد استحوذت الأسهم على ٩٧,٣٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة. في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٢,٧٪ (جدول ٥)

جدول (٥): إجماليات السوق

المؤشر	إجماليات التداول		
	قيمة التداول بالمليون جنيه	حجم التداول بالمليون ورقة	عدد العمليات بالآلاف
سوق داخل المقصورة	٢٩٨٠٤	٩١٩٩	٨٢٨,٧
بورصة النيل	٥١,٨	٥٠,٩	٧,٨
سوق خارج المقصورة	٢٠٤٥	٢٥٤,١	٢,٣
صناديق المؤشرات	٠,٣٧٨	٠,٠٢٦	٠,٠٠٨
الإجمالي	٣١٩٠١	٩٥٠٤	٨٣٩,٧

المصدر: البورصة المصرية (أكتوبر ٢٠١٧)

جدول (٦): أداء القطاعات المختلفة

القطاعات	معدل النمو (%)
البنوك	-٣,٧
رعاية صحية وأدوية	٠,٨
كيمياويات	٢,١
موارد أساسية	٢,٨
أغذية ومشروبات	٣,٦
منتجات منزلية وشخصية	٤,٤
اتصالات	٤,٨
خدمات مالية (باستثناء البنوك)	٨,٦
سياحة وترفيه	٩,٣
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٩,٦
التشييد ومواد البناء	١٠,٧
العقارات	١١,٧

المصدر: البورصة المصرية (أكتوبر ٢٠١٧)

أداء القطاعات المختلفة

حقق القطاع العقاري أعلى عائد إيجابي خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، حيث بلغ نحو ١١,٧٪، تلاه قطاع التشييد ومواد البناء بعائد إيجابي بلغ ١٠,٧٪، ويوضح (جدول ٦) أداء القطاعات المختلفة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧.

رأس المال السوقي

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٧٨٥ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، وذلك بارتفاع عن شهر سبتمبر ٢٠١٧ قدره ٥٪.

تعاملات المستثمرين

• سجلت تعاملات المصريين نسبة ٧٧,٧٪ من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٣,٩٪ والعرب على ٨,٤٪ وذلك بعد استبعاد الصفقات. وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ١٧٧,٨ مليون جنيه شهر أكتوبر ٢٠١٧. بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة ٢٢٨,١ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

• الجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره ٨,٤ مليار جنيه منذ بداية عام ٢٠١٧، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ٦٣٥,١ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات (شكل ٤)

ب- التأمين

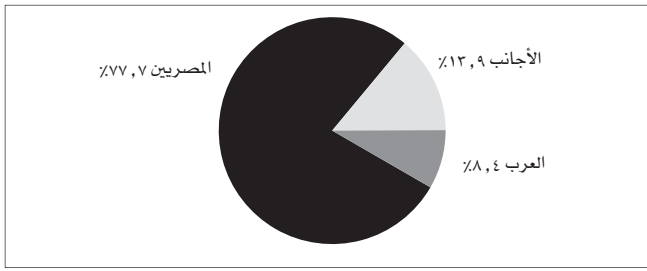
• ارتفعت أقساط إصدارات تأمينات الأشخاص (حياة) الجديدة والسارية بنسبة ٤٥٪ خلال السبعة أشهر الأولى (يناير - يوليو) من عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة الأقساط نحو ١١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٧,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦. بينما ارتفعت الإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات بنسبة ٧٦٪ حيث حققت نحو ٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة من (يناير - يوليو) من عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٣,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦.

• ارتفعت التعويضات المُسددة من جانب شركات في تأمينات الأشخاص بنسبة ٧,٧٪ خلال السبعة أشهر الأولى (يناير - يوليو) من عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة التعويضات المُسددة نحو ٢,٨ مليار جنيه خلال تلك الفترة مقارنة بنحو ٢,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦. أما تعويضات تأمينات الممتلكات فقد ارتفعت بنسبة ٤,٢٪ حيث بلغت ٢,٥ مليار جنيه خلال الفترة (يناير - يوليو) من عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٢,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦ (جدول ٧)

ج- التمويل العقاري

ارتفع نشاط التمويل العقاري خلال الفترة من (يناير - أغسطس) من عام ٢٠١٧ بنسبة ٧٠٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، حيث بلغ التمويل الممنوح من الشركات نحو ١١٥٢ مليون جنيه خلال الفترة من (يناير - أغسطس) من عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٦٧٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦ (شكل ٥)

شكل (٤) : تعاملات المصريين والعرب والأجانب



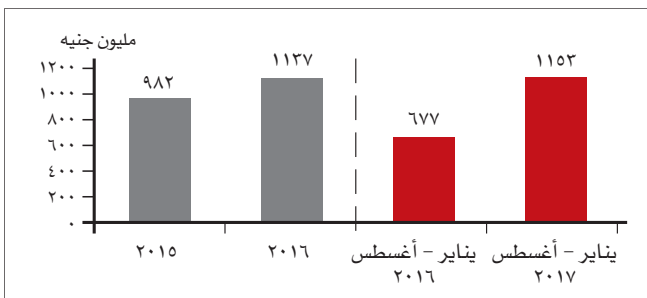
المصدر: البورصة المصرية (أكتوبر ٢٠١٧)

جدول (٧) : الأقساط والتعويضات المُسددة من شركات التأمين

البيان	يناير - يونيو ٢٠١٦	يناير - يونيو ٢٠١٧	نسبة التغير %
الأقساط لشركات تأمينات الحياة	٧,٦ مليار جنيه	١١ مليار جنيه	٤٥
الأقساط لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات	٣,٣ مليار جنيه	٥,٨ مليار جنيه	٧٦
إجمالي الأقساط	١٠,٩ مليار جنيه	١٦,٨ مليار جنيه	١٢١
التعويضات المُسددة من شركات تأمينات الحياة	٢,٦ مليار جنيه	٢,٨ مليار جنيه	٧,٧
التعويضات المُسددة من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات	٢,٤ مليار جنيه	٢,٥ مليار جنيه	٤,٢
إجمالي التعويضات	٥ مليار جنيه	٥,٣ مليار جنيه	١١,٩

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية (أكتوبر ٢٠١٧)

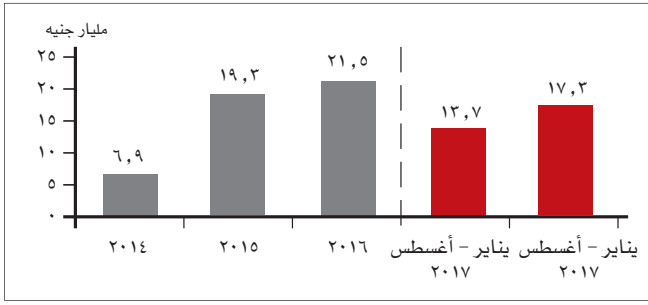
شكل (٥) : قيمة عقود التمويل العقاري



المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية (أكتوبر ٢٠١٧)

د- التأجير التمويلي

شكل (٦) : تطور نشاط التأجير التمويلي



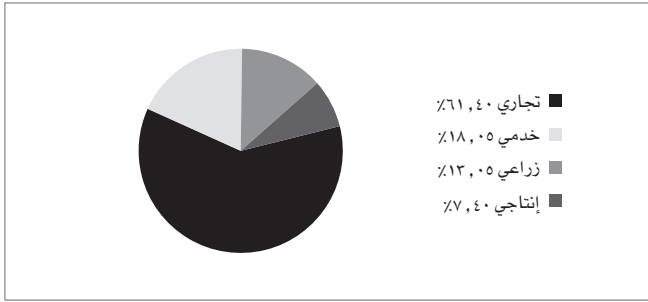
المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية (أكتوبر ٢٠١٧)

• ارتفع نشاط التأجير التمويلي خلال الفترة من (يناير - أغسطس) من عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٦٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، حيث حقق هذا النشاط نحو ١٧,٢ مليار جنيه خلال الفترة من (يناير - أغسطس ٢٠١٧) مقارنة بنحو ١٣,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦.

• بلغ عدد الشركات المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية بنهاية أغسطس ٢٠١٧ نحو ٢٢٦ شركة مقارنة بنحو ٢٢٢ شركة بنهاية أغسطس ٢٠١٦، وبلغ عدد الشركات التي شهدت نشاط خلال الفترة من (يناير - أغسطس) من عام ٢٠١٧ نحو ٢٣ شركة (شكل ٦)

هـ- التمويل متناهي الصغر

شكل (٧) : أرصدة التمويل متناهي الصغر



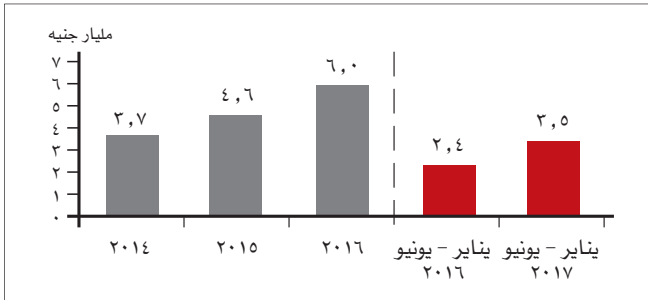
المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية (أكتوبر ٢٠١٧)

• حقق نشاط التمويل متناهي الصغر نمواً بنسبة ٢٣٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة أرصدة التمويل للجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات بنهاية النصف الأول من عام ٢٠١٧ نحو ٥,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤,٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٦.

• ارتفع عدد المستفيدين من نشاط التمويل متناهي الصغر بواقع ١٠٪ حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٧، حيث تخطى ٢ مليون مستفيد مقارنة بنحو ١,٨ مليون مستفيد في بداية العام. (شكل ٧)

و- التخصيم

شكل (٨) : حجم الأوراق المخصمة



المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية (أكتوبر ٢٠١٧)

• حقق نشاط التخصيم ارتفاعاً بنسبة ٤٥٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، حيث بلغت قيمة النشاط نحو ٣,٥ مليار جنيه خلال الفترة من (يناير - يونيو ٢٠١٧) مقارنة بنحو ٢,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦، وقدرت أرصدة التمويل القائمة لدى الشركات السبع المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية نحو ٤,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧ بمعدل زيادة ٦٢٪ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٦ (شكل ٨)

٢- أهم إجراءات وتطورات الخدمات المالية غير المصرفية

- توقيع بروتوكولين للهيئة العامة للاستثمار مع البورصة وشركة مصر للمقاصة لتيسير إجراءات قيد الأوراق المالية للشركات، حيث إنه في إطار العمل على تحسين بيئة ومناخ الاستثمار في مصر تم توقيع بروتوكولين بين الهيئة العامة للاستثمار مع البورصة وشركة مصر للمقاصة بهدف تطوير وتبسيط آلية إنهاء خدمات القيد للأوراق المالية للشركات، وتبادل المعلومات والبيانات إلكترونياً والتحول إلى النظم الإلكترونية في أداء الخدمات المقدمة بما يؤدي إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وبما ينعكس أثره النهائي على ترتيب مصر في التقارير الدولية والتي من بينها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي.
- أقر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لأول مرة ضوابط قيد شركات التقييم العقاري بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي تتطلب أن تكون شركة مساهمة مصرية وأن يتضمن مجال عملها مزاوله نشاط التقييم العقاري وعلى ألا تتعارض أي أنشطة أخرى للشركة مع نشاط التقييم العقاري، كما نصت الضوابط أن يتضمن مجلس إدارة الشركة عضو مصري على الأقل وأن يكون العضو المنتدب من المقيدین بجدول خبراء التقييم العقاري بالهيئة، ونصت كذلك على أن يتضمن فريق العمل بالشركة خبيرين في التقييم العقاري على الأقل من المقيدین بجدول الهيئة - من ضمنهم العضو المنتدب - على أن يكون أحدهما على الأقل مصري الجنسية.
- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار ينظم لأول مرة التأمين متناهي الصغر في مصر ويحدد الضوابط التي تتيح إمكان إصدار وتوزيع وثائقه إلكترونياً، وهو ما يعد خطوة هامة للوصول بخدمات التأمين لشرائح جديدة من المجتمع، وإضافة لجهود مصر في مجال تحقيق الشمول المالي. وقد حدد القرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٦ فروع التأمين متناهي الصغر لتشمل تأمينات الأشخاص (الحياة) بجميع أنواعها، والحوادث الشخصية، والتأمين الطبي طويل الأجل، وتشمل أيضاً تأمينات الممتلكات والمسئوليات في جميع الفروع عدا البترول، والسيارات، والطائرات، والسفن (باستثناء مراكب الصيد)، وأخطار النقل البري والبحري والجوي.

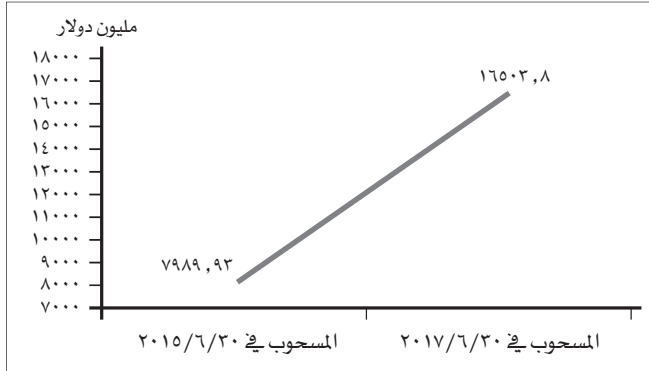


١- أهم مؤشرات التنمية والتعاون الدولي

أ- إجمالي المسحوبات

بلغ إجمالي القروض والمنح بنهاية يونيو ٢٠١٧ نحو ٢٥,٥ مليار دولار، بينما بلغت المسحوبات في ٢٠ يونيو ٢٠١٧ نحو ١٦,٥ مليار دولار مقارنة بنحو ٧,٩ مليار دولار في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ (شكل ٩)

شكل (٩): تطور المسحوبات

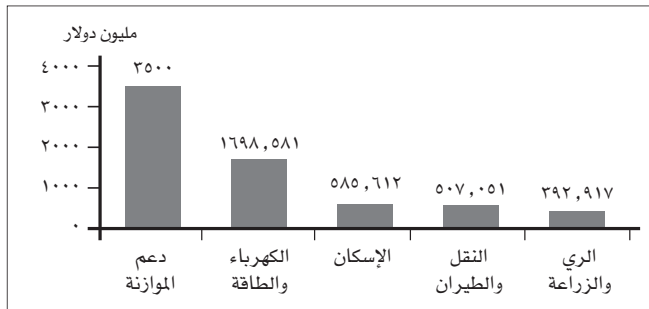


المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

ب- أكثر القطاعات استفادة من التمويل

بالنسبة لأكثر القطاعات استفادة من التمويل خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ وحتى يونيو ٢٠١٧، فقد جاء قطاع دعم الموازنة في المرتبة الأولى بقيمة ٣,٥ مليار دولار، يليه قطاع الكهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار، والباقي موزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة (شكل ١٠)

شكل (١٠): أكثر القطاعات استفادة من التمويل



المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

٢- تطورات محور التنمية والتعاون الدولي

• وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي توقع ٣ اتفاقيات ومذكرة تفاهم مع المفوض الأوروبي لسياسات الجوار، وستشمل مذكرة التفاهم دعم البرنامج الاقتصادي، واستدامة الطاقة والبيئة، والحماية والتنمية الاجتماعية، ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً على دخول سوق العمل، وإصلاحات الحوكمة في إطار آلية الجوار الأوروبية للفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠، والتي من المتوقع أن تتراوح ما بين ٤٣٢ و ٥٢٨ مليون يورو. أما بالنسبة للاتفاقيات الثلاث فهي تتضمن دعم مشروعات استثمارية استراتيجية في مجال تحسين خدمات الصرف الصحي بمنحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٢٨ مليون يورو وتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي:

• وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي تبحث مع رئيس البنك الاسلامي للتنمية استراتيجية تعاون جديدة حتى ٢٠٢٠ بقيمة ٣ مليار دولار، حيث أن البنك بصدد إعداد استراتيجية تعاون جديدة مع مصر بإجمالي تمويل ٣ مليارات دولار لثلاث سنوات خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠. وزيادة دعم البنك لعدد من المشروعات القادمة في مصر، ودعم مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الابتكارية من خلال الاستثمار في برنامج مصر لريادة الأعمال إلى جانب تشجيع برامج دعم القدرات في مصر، وتوسع البنك في تقديم خدمات تأمين و ضمان الاستثمارات الأجنبية وتشجيع تدفقها إلى السوق المصرية عن طريق المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

٤٥ مليون يورو لتمويل عدة مشروعات ومنها مشروع تشجيع التوظيف، ومشروع دعم نظام التعليم المزدوج المصري، ومشروع كفاءة الطاقة، والبنية الأساسية، وتعاون مع بنك التنمية الألماني لدعم برنامج ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ٥٠ مليون يورو.

• **وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ووزير التعاون الاقتصادي والتنمية الألماني و"سيمنس" يضعون حجر أساس إنشاء مركز للتدريب المهني في منطقة العين السخنة، وهذا المركز بناءً على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين مصر وألمانيا والتي تتضمن تنمية مهارات الشباب، وتعاون الوزارة مع نظيرتها الألمانية من أجل المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري وبناء الكوادر المحلية المدربة، حيث ستعاون الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مع سيمنس بهدف تأسيس وتشغيل مركزاً مشتركاً للتدريب المهني بمنطقة العين السخنة بمصر، مما يساهم في توفير التدريب لأكثر من ٥٥٠٠ من الشباب المصري على مدار الأربعة أعوام المقبلة في التخصصات الفنية المتقدمة التي تتميز بأهميتها للاقتصاد المصري ومن هذه التخصصات، الميكانيكا الصناعية والمجالات الكهربائية والإلكترونية والتحكم والميكنة الآلي بالإضافة إلى بناء المهارات الأساسية للمتدربين في مجالات صيانة وخدمات محطات الكهرباء ومزارع الرياح.**

• **وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ووزير التموين يسلمان مفتح ٢٤ سيارة نقل مبرد على عدد من الشباب، وذلك ضمن مبادرة صندوق تحيا مصر بالتعاون مع جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن صندوق تحيا مصر حريص على دعم الشباب ومشروعات الشباب، وذلك تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس بالتعاون مع صندوق تحيا مصر لتوفير سلع غذائية للمواطنين في المناطق التي لا يتواجد فيها أي منافذ بيع للسلع الغذائية، موضحة أنه يوجد ٥٧ سيارة نقل مبرد عندما ينتهي استكمال مستنداتها سيتم تسليمها.**

- **الاتفاقية الأولى:** تهدف إلى تحسين فرص الحصول على الخدمات الخاصة بالصرف الصحي في المناطق الريفية في إطار برنامج الصرف القومي الذي أطلقته الحكومة في ٢٠١٥ من أجل تحسين خدمات الصرف الصحي في مصر من خلال زيادة الاستثمارات في المناطق المحرومة من تلك الخدمة، إضافة إلى ٣٦٠ مليون يورو سيتم تقديمها من بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وسيوفر هذا البرنامج لما يقرب من مليون شخص الحصول على خدمات صرف صحي أفضل، إضافة إلى زيادة تغطية الأماكن المتاحة فيها خدمات الصرف الصحي بالفيوم من ٣٠٪ إلى ٩٠٪، ومن المتوقع أيضاً أن يوفر البرنامج أكثر من ٣٠ ألف فرصة عمل مؤقتة ودائمة.

- **الاتفاقية الثانية:** هي تحديث ترام الرمل بالإسكندرية بمنحة تبلغ نحو ٨ مليون يورو، هذا بالإضافة إلى ٢٣٧ مليون و٧٠٠ ألف يورو تمويلات من بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية لتحسين فرص الحصول على الخدمات الخاصة بالنقل من خلال إعادة هيكلة وترميم محطة الرمل.

- **الاتفاقية الثالثة:** هي برنامج تعزيز الاستجابة لتحديات الهجرة في مصر، بمنحة من الاتحاد الأوروبي تقدر بـ ٦٠ مليون يورو، لدعم جهود مصر في تعزيز إدارة الهجرة، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، واستدامة المجتمعات المصرية المستضيفة للاجئين والمهاجرين.

• **وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ووزير الكهرباء يوقعان ١٣ اتفاقية مع نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لاستثمار ٦٥٣ مليون دولار في بناء ١٣ محطة للطاقة الشمسية في بنبان بأسوان، وتعد هذه الاتفاقيات من الاتفاقيات الهامة التي توقع مع مؤسسة التمويل الدولية، وأن إنشاء حديقة بنبان للطاقة الشمسية، وجزء من الإصلاحات الاقتصادية التي تدعم مجموعة البنك الدولي مصر من خلالها، والتي تهدف إلى تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين وأن هذه المحطات بمجرد استكمالها ستكون أكبر محطة شمسية في العالم ستزود مصر بالطاقة النظيفة والمتجددة وتساهم في توفير الطاقة في المنطقة .**

• **توقع ٣ اتفاقيات مع ألمانيا بقيمة ٣٢٠ مليون يورو لدعم برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، وتضمنت الاتفاقيات توقيع اتفاق الشريعة الأولى لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بقيمة ٢٢٥ مليون يورو من التمويل المخصص بقيمة ٤٥٠ مليون يورو، واتفاق للتعاون المشترك تضمن جزء منه حصول مصر على تمويل إضافي بقيمة اجمالية تصل إلى**

